



دور التربية فى مواجهة الفساد المالى وتداعياته على المجتمع المصرى المعاصر (دراسة تحليلية)

إعداد

أ/ فوزية محمد محمود علام

مدرس مساعد أصول التربية

كلية التربية- جامعة بنها

د/ سمير محمد إبراهيم الديب

مدرس أصول التربية

كلية التربية- جامعة بنها

أ.د/ صلاح السيد عبده رمضان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية- جامعة بنها

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحثة

دور التربية فى مواجهة الفساد المالى وتداعياته على المجتمع المصرى المعاصر (دراسة تحليلية)

إعداد

أ / فوزية محمد محمود علام

مدرس مساعد أصول التربية
كلية التربية - جامعة بنها

د / سمير محمد إبراهيم الديب

مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة بنها

أ.د / صلاح السيد عبده رمضان

أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة بنها

المخلص

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور التربية فى مواجهة الفساد المالى وتداعياته على المجتمع المصرى المعاصر وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى من أجل التعرف على مظاهر الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الفساد المالى هو أشد أنواع الفساد انتشاراً وأكثرها خطورة على أمن المجتمعات وأنه بات من أهم المشكلات التى تواجه الحكومات فى شتى بقاع العالم لما له من تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة، وأن الفساد المالى له مجموعة من المظاهر التى تدل عليه والتى تنتشر فى المجتمع المصرى، ثم وضحت الدراسة بعد ذلك الأدوار التى يجب على بعض المؤسسات التربوية ممثلة فى الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام القيام بها من أجل مواجهة ظاهرة الفساد المالى فى المجتمع المصرى.

مقدمة:

يعد الفساد من المشكلات التى تواجه الحكومات فى شتى بقاع العالم وهو تحدٍ واضح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة شائعة منذ زمن ليس بالقصير، ولكن عندما تتفاقم هذه الظاهرة فإن ذلك يعنى وجود مقومات تدعم وتساند شيوعها، ولا تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية أو المتقدمة فقط بل هى تمتد لتتواجد فيهما معاً.^(١)

كما تشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسى إلى أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسى أو اقتصادى معين؛ بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره، ويوجد بدرجات مختلفة ومتباينة فى جميع النظم^(٢)، وبنظرة متأنية إلى المجتمعات العربية نجدها لا تخلو هى الأخرى من الفساد؛ وفى المجتمع المصرى على وجه التحديد نجد أن مرض الفساد قد أصاب جميع قطاعات المجتمع بدرجة أو بأخرى وهو ما تؤكد عليه أحوال مصر حالياً؛ فقد اتخذ الفساد طابعاً مؤسسياً كما أنه قد تسلل إلى الجهاز التنفيذى بما فى ذلك أجهزة الأمن والخدمات وحتى مؤسسات الرقابة والمحاسبة والمحليات كما طال المؤسسة التشريعية والطامة الكبرى أنه قد تسلل إلى المؤسسات التى يفترض أن تكون فى مقدمة الحرب عليه مثل القضاء والمجالس النيابية.^(٣)

وإذا سلمنا بأن أبرز المصالح التى يسعى الإنسان إلى تحقيقها هى تلك التى تحقق له كسباً مادياً أو ما يتعلق بالجانب المالى؛ تأكد لدينا أن الفساد المالى من أبرز أنواع الفساد وأوسعها انتشاراً وأشدّها ضرراً، وإذا ما عرفنا أن المال هو الوسيلة المباشرة لاستمالة الآخرين أو الاعتداء عليهم أدركنا فى النهاية أنه هو الوسيلة الأولى من وسائل انتشار الفساد.

ومما هو جدير بالذكر أن للعولمة دور كبير فى ذلك؛ فعلى الرغم من أن لها العديد من الجوانب الإيجابية فى حياة البشر من خرق لكل الحجب وجعل العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة، بالإضافة إلى هذا التطور السريع فى المعرفة ووسائل الاتصال؛ إلا أن لها من السلبيات ما لا يمكن غض النظر عنه فى جميع المجالات.

(١) بشرى محمد سامى حسن الأسدى وحاكم محسن محمد الربيعى: الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية فى العراق، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ع ٤٠٩٤، ٢٠١٣، ص ٧٦.

(٢) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، قرار وزارى رقم ٤٣، بتاريخ ١/ ٢/ ١٤٢٨ هجرية، الرياض، ص ٩.

(٣) عبد الخالق فاروق: اقتصاديات الفساد فى مصر - كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤ - ٢٠١٠، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩-١١.

فالعملية الاقتصادية تهدف إلى تحويل العالم إلى عالم يهتم بالمال وبالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأى أمر حياتى آخر بما فى ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية، والتي تتراجع تدريجياً وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية والنفعية^(١)، الأمر الذى ساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالى فى شتى المجتمعات، وهو أيضاً ما يحتم علينا ضرورة تحصين فلذات أكبادنا من غلوائها وشرورها وذلك من خلال الاهتمام بموضوع المال بشكل عام فى مؤسساتنا التربوية.

مشكلة البحث:

من العرض السابق يتضح أن ظاهرة الفساد المالى أضحت مشكلة تستحق الدراسة من الناحية التربوية، خاصة وأن المجتمع الإسلامى المعاصر يشهد صوراً عديدة لسلوكيات خاطئة فى قضية التعامل مع المال منها ما يرتبط بالفرد ومنها ما يرتبط بالأسرة ومنها ما يرتبط بالمجتمع، مما أدى إلى وقوع العالم كله اليوم فى قبضة الأزمات المالية، وصور هذه السلوكيات إنما تعكس تقصيراً فى أنماط التربية من حيث مسئوليتها عن تربية الفرد تربية مالية توجه سلوكه المالى توجيهاً سليماً.

ومما يؤكد ذلك مؤشر مدركات الفساد الذى أعلنته منظمة الشفافية الدولية^(٢) فى تقريرها السنوى لعام ٢٠١٨؛ حيث أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوى عن الفساد فى عدد ١٨٨ دولة فى العالم لعام ٢٠١٨، وبحسب التقرير فإن أداء مصر فى مكافحة الفساد قد تحسن فى عام ٢٠١٨ حيث تقدم بثلاث نقاط مقارنةً مع مؤشر ٢٠١٧م - حيث حصلت مصر فى عام ٢٠١٨ على المؤشر ١٠٠/٣٥ وعلى الدرجة ١٨٠/١٠٥ ولكن فى عام ٢٠١٧ حصلت على مؤشر ١٠٠/٣٢ وعلى الدرجة ١٨٠/١١٧ - ، ولكن بالرغم من تقدم مصر ثلاث نقاط مقارنةً بمؤشر العام الماضى إلا أنها حسب تقديرات المنظمة لم تحصل على الحد الأدنى من المعدل العالمى البالغ ٤٣ درجة لبلوغ مرحلة الشفافية والنزاهة المعقولة حيث تواجه مصر قضايا فساد خطيرة.

وهو أيضاً ما تؤكدده الصحف المصرية مثل اليوم السابع والوطن والأهرام من خلال ما تنشره من أخبار عديدة عن جرائم الفساد فى مصر؛ والتي تدل على أن الفساد المالى أصبح مشكلة يعانى منها المجتمع المصرى، الأمر الذى يحتم على المجتمع أن يتبنى من خلال مؤسساته التربوية المختلفة إطاراً معرفياً مناسباً للتصدى لظاهرة الفساد المالى واعتبار أن التعامل مع المال أصبح من أهم الموضوعات التربوية التى يفرضها الواقع المعاش.

(١) عبد الخالق فاروق: اقتصاديات الفساد فى مصر - كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤ - ٢٠١٠،

مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩-١١.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى:
كيف يمكن أن تساهم التربية فى مواجهة الفساد المالى وتداعياته على المجتمع المصرى المعاصر؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما مفهوم الفساد المالى؟
- ٢- ما التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد المالى؟
- ٣- ما مظاهر الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر؟
- ٤- ما دور التربية فى مواجهة الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على دور التربية فى مواجهة الفساد المالى وتداعياته على المجتمع المصرى المعاصر.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث فيما يلى:

- أنه يتناول قضية مهمة ومعاصرة تتمثل فى انتشار ظاهرة الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر وما لها من تأثير اقتصادى واجتماعى وسياسى غير محمود.
- أنه يبحث فى كيفية مواجهة تلك المشكلة والقضاء عليها من خلال عملية التربية.

مصطلحات البحث:

الفساد المالى:

هو مجمل الانحرافات ومخالفة القواعد والأحكام التى تنظم تصرفات الإنسان المالية على مستوى حياته الشخصية وأيضاً حياته الوظيفية العملية"

منهج الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى من أجل التعرف على ظاهرة الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر، وأيضاً من أجل التعرف على دور المؤسسات التربوية فى مواجهة تلك الظاهرة.

مخطط البحث:

يسير البحث الحالى وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: التعرف على مفهوم الفساد المالى.

ثانياً: التعرف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد المالى.
ثالثاً: التعرف على مظاهر الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر.
رابعاً: التعرف على دور بعض المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الفساد المالى فى المجتمع المصرى.

أولاً: التعرف على مفهوم الفساد المالى.

(أ) **الفساد فى اللغة:** جاء فى المصباح المنير فسد الشئ فسوداً والجمع فسدى والاسم الفساد، وأن المفسدة خلاف المصلحة والجمع مفسد^(١)، كما ورد أن الفساد نقيض الصلاح وفسد يفسد أو أفسدته.^(٢)

(ب) **الفساد فى الاصطلاح:** يعرف الفساد فى الاصطلاح على أنه العدول عن الاستقامة إلى ضدها^(٣)، أو على أنه هو خروج الشئ عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك فى البدن والنفوس والأشياء الخارجة عن الاستقامة يُقال فسَدَ فساداً وفسوداً وأفسده غيره، قال تعالى: "فسدت السماوات والأرض" (المؤمنون ٧١) وقال أيضاً "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" (الأنبياء ٢٢)^(٤)، أو هو التغيير عن المقدار الذى تدعو إليه الحكمة^(٥)

(ج) **الفساد المالى:** هو مجمل الانحرافات ومخالفة القواعد والأحكام التى تنظم تصرفات الإنسان فى المال على مستوى حياته الشخصية وأيضاً حياته الوظيفية العملية. وصور الاستغلال المالى للنفوس الضعيفة كثيرة جداً فى وقتنا الحالى منها الرشاوى والهدايا والعمولات وتطيف الكيل وغير ذلك والتى تعد كلها من صور الفساد المالى.^(٦)

(١) أحمد بن محمد بن على الفيومى المقرئ (٧٧٠هـ): المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير (معجم عربى عربى)، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٧٨، ص ١٨٠.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدى المتوفى سنة ١٧٠هـ: كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هندواى، المجلد الثالث ض-ق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٣٢١.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٢٠٢.

(٤) الراغب الأصفهاني ٤٢٥هـ: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودى، دار القلم، دمشق، الجزء الثانى، ٢٠٠٩، ص ٦٣٦.

(٥) الإمام أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١٤.

(٦) عبد الله محمد الجبوس: الفساد مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه - رؤية قرآنية_، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، فى الفترة من ٦ إلى ٨ أكتوبر، ٢٠٠٣، ص ١٢.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفساد المالى:

يمكن توضيح التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد المالى فيما يلى:

أ) تداعيات الفساد المالى على النمو الاقتصادى:

يؤدى الفساد المالى إلى العديد من النتائج السلبية على النمو الاقتصادى للبلاد؛ حيث يعمل على تخريب قطاع الإنتاج وتبديد الفائض الاقتصادى^(١)، كما يؤدى الفساد المالى إلى تعطيل فرص التراكم الاستثمارى المنتج فى الأصول البشرية والمادية ويقوى من قيم وسلوك الربح السريع من خلال توظيف الربح بدلاً من العمل المنتج المحقق للصالح العام، كما يشكل الفساد هدراً للموارد وخاصةً تلك التى تتسم بالندرة خاصةً فى البلدان النامية.^(٢)

كما يعمل الفساد المالى على زعزعة الاستقرار الاقتصادى؛ حيث يؤدى انتشار الفساد إلى زيادة كلفة العمل أو المنتج التجارى من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين، ويؤدى أيضاً إلى ضعف إمكانيات وكفاءة رؤوس الأموال إذ يمكن لأى كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشوة دون أن يكون لديه القدرة المالية أو الاستثمارية المناسبة، وأيضاً هروب المستثمرين المحليين للاستثمار فى الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبى عن الاستثمار داخل البلاد لارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوى فهى ضريبة إضافية إضافةً إلى أنه يساهم فى ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره وأيضاً لجوء المواطنين إلى الاعتماد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم وتسيير أمورهم عوضاً عن اعتمادهم على الحكومة المنخورة بالفساد.^(٣)

كما يسبب الفشل فى جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية؛ حيث أن العلاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتى تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حدٍ سواء، مما يؤكد على أن الفساد المالى يؤدى إلى ضعف عام فى توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر، كما أنه يؤدى إلى هدر الموارد؛ وذلك بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية

(١) حسنين المحمدى بواى: الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥-٦.

(٢) عبد الخالق فاروق: اقتصاديات الفساد فى مصر - كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤ - ٢٠١٠

تقديم محمد رؤوف حامد ونادر الفرجانى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٠.

(٣) الجهاز المركزى للمحاسبات "مركز هردو لدعم التعبير الرقمى": الفساد أسلوب حياة، القاهرة، ٢٠١٤،

العامة وأيضاً بسبب الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة؛ ويتسبب الفساد المالي أيضاً فى هجرة الكفاءات الاقتصادية وذلك نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة فى إشغال المناصب العامة، كما يؤدي إلى الفشل فى الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام الاقتصادى^(١)

ويؤدى أيضاً إلى الحد من المنافسة المشروعة بين الأشخاص سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين كالشركات وذلك لتفضيل من يتعامل مع المفسدين دون منافسة حقيقية أو فى ظل منافسة صورية، وأيضاً تعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة فى تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار؛ إذ يصبح هم القطاع الخاص تأمين موارده بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودفح الرشوة، وأيضاً زيادة نسبة البطالة لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطنى بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها فى عمليات الفساد وأيضاً هجرة الأدمغة والطاقات التى ترفض المشاركة فى عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.^(٢)

(ب) تداعيات الفساد المالى على النواحي الاجتماعية:

يطرح الفساد آثاراً معنوية فى المجتمع ذات طابع سلبي؛ ولاسيما عندما يُصبح الفساد أو بعض ممارساته سلوكاً اجتماعياً مقبولاً أو مشروعاً باعتباره "شطارة" فمثل هذه المفاهيم تهدد التماسك القيمي والأخلاقى للمجتمع وتقوده إلى حالة من اهتزاز المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعى الضابط له وفقدان مصدر تضامنه الداخلى.

وعلى الصعيد الاجتماعى يُعد الفساد المالى معوقاً للمشاركة ومهدداً للصعود الاجتماعى الزائف لبعض القوى دون إضافات حقيقية للإنتاج^(٣)، كما يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاه والسلبية بين الأفراد والمجتمع وبروز التعصب والتطرف فى الآراء وشيوع الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص، فالفساد يشوه البنى الاجتماعية والنسيج الاجتماعى من خلال صعود الأقلية على حساب الأكثرية وسوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ، الأمر الذى يؤدي إلى حدوث تحولات سريعة ومفاجئة فى التركيبة الاجتماعية وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة تركيز السلطات والثروات وتدنى المستوى المعيشى لأغلبية أفراد المجتمع الأمر الذى يدفع البعض منهم لارتكاب الجرائم^(٤)

(١) بلال خلف السكارنة: أخلاقيات العمل، دار المسيرة، عمان، ط ٨، ٢٠١٧، ص ٢٧٤.

(٢) الجهاز المركزى للمحاسبات "مركز هردو لدعم التعبير الرقمى": الفساد أسلوب حياة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٢-١٣.

(٣) حسنين المحمدى بواى: الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥-٦.

(٤) إيناس عباس يونس الفتلاوى: مظاهر الفساد الإدارى والمالى وسبل مواجهته دراسة نظرية، مجلة النزاهة والشفافة للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ٢٠١٧، ص ١٩٨.

كما يؤدى الفساد إلى تقليص القيم الإيجابية مثل قيم المصلحة العامة وقيم المشاركة وقيم الانتماء وتنشأ بدلاً منها قيم وأعراف جديدة تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع، حيث يعمل على خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف فى الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدى الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسى لفكرة التفريط فى معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابى وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدى إلى الاحتقان الاجتماعى وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.^(١)

وأيضاً ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية وأيضاً الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك أنهما ليسا السبيل لتحقيق الأهداف فى ظل وجود طرق ملتوية، وأيضاً عدم المساواة بين المواطنين لأن بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة بسبب علاقاتهم الشخصية أو لارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية أو القومية وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشوة وفى ذلك انتهاك لحقوق الإنسان، ويؤدى إلى الحد من تقديم الخدمات وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة أو على الأقل التوزيع غير العادل لها أو تزدى نوعيتها أو صعوبة الحصول عليها دون رشوة أو توسط.^(٢)

كما يؤدى الفساد إلى تدنى مستوى التعليم حيث تخصص أغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشرية والتي تعد حجر الزاوية فى عملية التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم إلا أن الفساد قد بدأ يمتص الكثير من أموال هذه الميزانيات ويحرف المتبقى منها عن أهدافه وبالتالي يساهم فى انحدار مستوى التعليم^(٣)

كما أن الفساد يضعف النتائج التى يحققها التعليم والرعاية الصحية والاستثمار العام والمساواة فى الدخل فهو يقوض أركان التنمية بأن يرسخ مصالح المجموعات ذات النفوذ ويضعف القاعدة الضريبية ويبدد الموارد العامة ويسبب توزيع المهارات والاستثمار العام ويشكل الفساد ضريبة باهظة على المستثمرين.^(٤)

(١) بلال خلف السكارنة: أخلاقيات العمل، دار المسيرة، عمان، ط ٨، ٢٠١٧، ص ٢٧٥.

(٢) الجهاز المركزى للمحاسبات "مركز هردو لدعم التعبير الرقمى": الفساد أسلوب حياة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٢-١٣.

(٣) إيناس عباس يونس الفتلاوى: مظاهر الفساد الإدارى والمالى وسبل مواجهته دراسة نظرية، مجلة النزاهة والشفافة للبحوث والدراسات، العدد العاشر ٢٠١٧، ص ٢٠٠.

(٤) دانييل كاوفمان: تأثير الفساد، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢٢.

ج) تداعيات الفساد المالي على النظام السياسي

يوطد انتشار الفساد من أسس سوء الحكم وذلك من خلال قيام تزاوج خبيث بين السلطة السياسية والثروة؛ بحيث تصبح غاية نظام الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش الغالبية أو إقصائها وحرمانها من الحرية بمعناها الشامل وهو القضاء على جميع أشكال الانتقاص من الكرامة البشرية، وبناءً على كل ذلك يقلل من إمكان تمتع عامة الناس بالحرية والعدالة.^(١) وبالتالي فهو مخرب للوعي الوطني ومزيف له ومساهم في إحداث الاغتراب السياسي.^(٢)

كما يترك الفساد المالي آثاراً سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته؛ حيث يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.^(٣)

كما يعمل على زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة وتقويض الديمقراطية، وأيضاً التلاعب وتخطي الأصول القانونية في إنجاز المعاملات، ويؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقاً للمصالح الشخصية ودون مراعاة للمصالح العامة، كما يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة، ويؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية وإلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، ويعزز دور المؤسسات التقليدية، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية، كما يسيئ إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها، ويضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة، وتحويل الانتخابات إلى وسيلة للوصول للفاستين إلى مراكز السلطة من أجل ضمان حماية أعمالهم الفاسدة وزيادة دخلهم وثرواتهم غير المشروعة، كما ينتهك الفساد حقوق الإنسان حيث يعمل على حرمان الفقراء من الوصول إلى الخدمات العامة فيحول دون ممارستهم حقوقهم السياسية.^(٤)

(١) عبد الخالق فاروق: اقتصاديات الفساد في مصر - كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠

تقديم محمد رؤوف حامد ونادر الفرجاني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٠.

(٢) حسنين المحمدى بواى: الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥-٦.

(٣) بلال خلف السكارنة: أخلاقيات العمل، دار المسيرة، عمان، ط ٨، ٢٠١٧، ص ٢٧٦.

(٤) الجهاز المركزى للمحاسبات "مركز هردو لدعم التعبير الرقمى": الفساد أسلوب حياة، القاهرة، ٢٠١٤،

ثالثاً: مظاهر الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر.

تتعدد مظاهر الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر وتنتشر لدرجة لا تخفى على كل ذى بصيرة، ويمكن توضيح تلك المظاهر فيما يلى:

أ) ظاهرة التسول:

فى المجتمع المصرى نجد أن التسول قد بات من أهم وأخطر المشكلات التى تحتاج إلى اتخاذ كافة السبل لعلاجها؛ حيث تشير دراسة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن شوارع القاهرة تحتل المركز الأول فى أعداد المتسولين بنحو (٤٣٣٣) متسولاً تليها محافظة الإسكندرية بنحو (١٥٧٢) متسولاً، كما أكدت الدراسة على أن ٣,٤١% من المتسولين يتم إجبارهم على ممارسة التسول بغير إرادتهم، كذلك فإن ٧٥% من المتسولين يحملون صفة متسولى المواسم مثل شهر رمضان والأعياد وهم المتسولون الذين ينزلون إلى العمل فى المواسم والأعياد والمناسبات الرسمية فقط، وقد قدرت الدراسة عدد المتسولين فى مصر بحوالى (١١٠٥٩) متسولاً احتل الأطفال العدد الأكبر منهم بمجموع (٧٣٥٧) متسولاً يليهم نسبة المسنين، وهؤلاء الأطفال يتم تأجيرهم من أسرهم وأحياناً خطفهم حيث يحصلون يومياً على أكثر من ٦٠٠ ألف جنيه مصرى من المواطنين، وفى وسط مدينة القاهرة توجد (عمارة الشحاتين) المكونة من ثلاثة طوابق وهى أكبر تجمع للمتسولين حيث يتم فيها إعداد المتسولين الجدد وتدريبهم وتوجيههم إلى مهنة التسول حسب خطط وبرامج معينة وقواعد ثابتة، يقوم بتنظيمها مجموعة مخصصة لها خبرة طويلة فى التسول تحت إدارة وسيطرة المتسول الأقدم وهو أيضاً المسئول عن شئون المتسولين الجدد وبخاصة من الأطفال وتأجيرهم باليوم أو الأسبوع أو الشهر مقابل تسعيرة محددة، ويتم تصنيف فئات المتسولين فى العمارة إلى أنواع معينة مثل المتسول المبتدئ والرومانسى والصامت والشيك، وعن أسعار إيجار الأطفال اليومية بغرض التسول فهى كما يلى: الطفل الكفيف أو الأصم أو المقطوع يده أو قدمه يتراوح حجه ما بين (١٠٠ - ٢٠٠ جنيه) أما المعاق (٧٥ جنيه) والطفل السليم من عمر يوم إلى ٥ سنوات (٥٠ جنيه) ومن ٥ إلى ١٠ سنوات (٣٠ جنيه) أما الطفل المشوه بدرجة كبيرة فيتم تأجيره حسب أولوية الحجز والسعر، ومما يلفت النظر إلى هذه الظاهرة استعداد بعض الأسر الفقيرة لإحداث عاهة مستديمة بجسد أطفالها لاستعطاف المارة إما من خلال سكب مياه النار على قدم الطفل أو وجهه أو من خلال بتر أحد ساقيه ومع تطور أساليب وحيل التسول الحديثة والمبتكرة لم تعد كثير من الأسر بحاجة لإحداث عاهات بجسد أطفالها.^(١)

(١) عزت ملوك قناوى حسن: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الأول، المجلد الأول، مارس ٢٠١٧، ص ٦٨.

كما أنه قد تبين من واقع بيانات الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث وفيما يتعلق بحجم مشكلة الأطفال المتسولين في الشوارع في مصر إحصائياً ارتفاع وتزايد معدلات قضايا التسول والتعرض للتشرد والانحراف المسجلة للأطفال الذين يقعون في المرحلة العمرية من سبع سنوات إلى أقل من ثمانى عشرة سنة حيث بلغ إجمالي عدد قضايا التسول المسجلة ١٢٨٤٥ قضية تسول. (١)

ب) التفاوت الطبقي الشديد في المجتمع وزيادة الفقر:

فإن من أهم مظاهر الفساد المالى فى أى مجتمع من المجتمعات أن تتلاشى الطبقة المتوسطة تدريجياً وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فيه، وأن تظهر الفروق الشديدة فى المستويات المعيشية بين الأفراد، وأن يظهر الفقر فى المجتمع بدرجة كبيرة؛ وذلك الفقر يعتبر من أكبر الآفات والرزائل التى يمكن أن تصيب أى مجتمع.

وقد أجمعت الأدبيات التى عالجت قضية الفقر فى العالم وأيضاً التقارير الدولية على أن الفقر أصبح ظاهرة عالمية، وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع بشكل متزايد على المستوى العالمى وفى العالم الثالث بصفة خاصة؛ حيث يشير تقرير التنمية البشرية على سبيل المثال إلى أن هناك أكثر من ربع سكان العالم النامى لا يزالون يعيشون فى حالة من الفقر وفقاً لمقياس الرقم القياسى للفقر، وهناك نحو الثلث يعيشون على دخول أقل من دولار واحد يومياً. (٢)

ويشكل الفقر خطراً على المجتمعات؛ حيث نجد أن عمالة الأطفال أكثر إنتشاراً بين الأسر الفقيرة فالدافع الاقتصادى والعوز يقفان وراء دفع غالبية الأطفال للعمل (٣)، بل والأكثر خطراً من ذلك أن بعض دعاة الفوضى والتخريب يستغلون الفقر فى تحقيق أغراضهم عن طريق استمالة قلوب الفقراء وإثارتهم للقيام بأعمال تخريبية ضد أوطانهم بهدف زعزعة الاستقرار داخلها والاستيلاء على الحكم بشكل أو بآخر، ولذا فإن خطورة الفقر على المجتمعات والأنظمة السياسية من الأهمية التى تجعل رفع الفقر أمراً واجباً وذلك من أجل حماية السلام الاجتماعى

(١) مها الكردى: الفقر وأطفال الشوارع العوامل المجتمعية والتداعيات الأسرية والنفسية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى التاسع بعنوان قضايا الفقر والفقراء فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مايو، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٩٧.

(٢) سامية قدرى: الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى التاسع بعنوان قضايا الفقر والفقراء فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٣) سامية قدرى: الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى التاسع بعنوان قضايا الفقر والفقراء مرجع سابق، ص ٤١٥.

من جهة وحماية الأنظمة السياسية من جهة أخرى، كما أنه من الأثار الخطيرة للفقر هدمه لقيمة الانتماء للوطن وما يتبع ذلك من جرائم تهدد أمن الوطن وسلامته كالجرائم الإرهابية وغيرها داخل الدول الفقيرة والغنية على حدٍ سواء.^(١)

وبالنسبة للواقع المعاش فإن مصر تعانى منذ عقد السبعينيات وبداية الانفتاح الاقتصادى من تقادم اختلافات الدخل وازدياد أعداد الأسر التى يقع إنفاقها تحت خط الفقر^(٢)، كما تشير مسح دخل الأسرة وإنفاقها إلى أن هناك توزيعاً جغرافياً للفقر فى مصر؛ حيث يوجد ٣٨% من مجموع فقراء الحضر فى المحافظات البحرية وهى نسبة أقل من الوزن النسبى لسكان هذه المحافظات (٤٤%) كما أن صعيد مصر يسهم فى حالات الفقر بنسبة أكبر من نصيبه النسبى إلى مجموع السكان، كما يعيش ٣٢% من إجمالى الفقراء على المستوى القومى فى المناطق الريفية بصعيد مصر.

كما أظهر التقرير الأخير للألفية أن مصر لا تزال تواجه تحديات بالنسبة للهدف الأول المعنى بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بالرغم من تقدمها على الصعيد العام للأهداف الإنمائية للألفية.^(٣)

ج) ظاهرة الرشوة:

والرشوة هى تقاضى الموظف العام لمقابل نظير عمل هو مكلف به قانوناً^(٤) وتعتبر جريمة الرشوة من أكثر جرائم الموظف العام مساساً بسمعة الوظيفة العامة ونزاهتها، إذ أنها تجعل أداء الموظف لواجبات الوظيفة مرتبطاً بما تدره عليه من امتيازات يحصل عليها من أهل النفوذ وغيرهم من أصحاب الحاجات، وتؤدى الرشوة إلى إحداث نوع من الخلل الاجتماعى يصعب تداركه بأى حال من الأحوال إذا تم التهاون والسماح لتلك الجريمة بالاستشراء.^(٥)

- (١) أحمد جابر حسنين: الإصلاح الإدارى ودوره فى القضاء على الفقر، مرجع سابق، ص ٦١-٦٣.
- (٢) نادية حليم: المرأة الأكثر احتياجاً دراسة على النساء العائلات لأسر فى عشوائيات القاهرة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى التاسع بعنوان قضايا الفقر والفقراء فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٥٢.
- (٣) جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير الإحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ص ١٠.
- (٤) عبد العزيز محمد حمد ساتى: رشوة الموظف العام فى القوانين العقابية للدول العربية- دراسة تشريعية مقارنة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، مج ١٠، ٤٤، يناير، ٢٠٠٢، ص ٢٣٢.
- (٥) عبد العزيز محمد حمد ساتى: رشوة الموظف العام فى القوانين العقابية للدول العربية- دراسة تشريعية مقارنة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، مج ١٠، ٤٤، يناير، ٢٠٠٢، ص ٢٥٤.

وتعد جريمة الرشوة من أخطر الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة، وتعد هذه الجريمة من جرائم ذوى الصفة؛ إذ لا يمكن ارتكابها وتحقق مضامينها إلا من قِبَل شخص يُعد موظفاً أو مكافئاً بخدمة عامة^(١)، إذ يتطلب تحقيق الرشوة تفاعل بين طرفين وهما الراشى والمرتشى والطرف الأول يمثل جانب العرض ويتعلق بأولئك الساعين دوماً للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافآت أو مكاسب، والطرف الثانى يمثل جانب الطلب وهم أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة الذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية^(٢)، وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى المادة ١٥ بأنها منح موظف حكومى مزايا غير مستحقة بقصد التأثير عليه لى يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، وتعتبر الرشوة هى أكثر أشكال الفساد المالى شيوعاً وأكثرها انتشاراً فى العالم، ويقدر البنك الدولى قيمة السوق العالمية للرشاوى بقيمة ١ ترليون دولاراً سنوياً أى نحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وقد تأخذ الرشوة الكثير من أشكال المزايا غير المستحقة إضافة إلى الأموال مثل أسهم فى شركة أو وعد بمزايا مستقبلية أو غير ذلك، وتعترف المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن الموظف الحكومى قد لا يكون بالضرورة هو المتلقى المباشر للمزايا فالشخص الذى يعرض الرشوة قد يمنح فائدة لمعارف الموظف المقصود أو أسرته.^(٣)

وهذه الظاهرة من أخطر الظواهر التى تسود المجتمع المصرى اليوم ابتداءً من رؤساء الدول وانتهاءً بأصغر الموظفين والسعاة فى المصالح الحكومية والهيئات حتى أصبح معلوماً أن للتوقيع على المستندات عمولة ولشعار الدولة على الأوراق تسعيرة.^(٤)، فبالنسبة للواقع المعاش نجد أنه فى الوقت الراهن قد انتشرت هدايا العمال والموظفين على المال العام بطريقة صاخبة، حتى قننت فى بعض القوانين تحت مصطلح إكراميات أو عمولات أو مصارف أو استشارة، بل إن الأكثر من ذلك أنه أصبح يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين العامل "الموظف" وبين صاحب المصلحة بأن يقول له أشرتط لنفسى هدية كذا وكذا، كما يقوم بعض الناس بانتهاز المناسبات

(١) محمد عبد الله شريف النعمى ووليد بدر نجم الراشدى: جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالى والإدارى، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، ١٤، ص ٢.

(٢) كردوى صبرينة ووصاف عتيقة: الوقاية من الفساد المالى والإدارى من منظور الفكر الإسلامى - مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومى-، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، ع ٧٤، ٢٠١٦، ص ٢٣٢.

(٣) حسين محمد مصلح محمد: دور الإعلام فى مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص ٦.

(٤) عيسى عبده وأحمد اسماعيل يحيى: الملكية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٨٥.

المختلفة مثل بداية العام الميلادى ويقدمون للموظفين فى المصالح المختلفة هدايا قيمة لغاية معينة منها تسهيل أعمالهم، ومما لا شك فيه أن هذا يكون له آثار على نفسية وسلوك الموظف وربما يقود إلى الاعتداء على المال العام أو الاعتداء على أموال الآخرين وكل هذا محرم فى الشريعة الإسلامية أما الهدايا العامة التى توزع بهدف الدعاية المجردة فلا حرج فيها.^(١)

د) التهرب الضريبى:

تمثل الضرائب أهمية للدولة باعتبارها أهم أدوات السياسة المالية التى تستطيع الحكومة من خلالها التأثير فى مستوى النشاط الاقتصادى لحاجة الدولة إلى الموارد المالية للقيام بوظائفها وأداء الخدمات العامة^(٢)، وهذه الضرائب تجبى جبراً وتفرض جبراً وتمثل فى ذاتها أخطر مظاهر استخدام الدولة لسيادتها بوصفها نوعاً من الأعباء المالية التى تفرض على الأفراد مما يحدو بالبعض إلى العمل على مقاومتها والتخلص منها الأمر الذى يؤدى إلى حدوث تسرب فى الحصيلة وافتقاد الخزانة العامة لجزء يعتد به من إيراداتها.^(٣)

والتهرب الضريبى هو كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام قوانين الضرائب أياً كانت، وتتمثل هذه الجريمة فى صورة الامتناع عن التقدم للتسجيل أو تعمد التأخير فى تقديم طلب التسجيل وتعمد الإفلات من أداء الضريبة^(٤) حيث يقوم المكلف قانوناً بدفع الضريبة من التخلص نهائياً أو جزئياً منها وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقاً للقانون أو أن يقدم إقراراً غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة وهو المظهر الأكثر شيوعاً فى المجتمع المصرى.^(٥)

(١) محمد مغربى محمد يونس الخياط: مكافحة الفساد الإدارى فى الفقه الإسلامى ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨، ص ٢٢٦.

(٢) هيثم محمد حرمى محمود شريف: مكافحة التهرب الضريبى فى ضوء القانون المصرى دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١، ص ٣.

(٣) هيثم محمد حرمى محمود شريف: مكافحة التهرب الضريبى فى ضوء القانون المصرى دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١، ص ٣.

(٤) محمد على سكيكر: موسوعة الضريبة العامة على المبيعات فى ضوء التشريع والفقه والقضاء، دار الجامعيين، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٧٨.

(٥) كردودى صبرينة ووصاف عتيقة: الوقاية من الفساد المالى والإدارى من منظور الفكر الإسلامى - مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومى - ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، ٧٤، ٢٠١٦، ص ٢٣٣.

هـ) التهرب الجمركى:

الرسوم الجمركية هي عبارة عن الضرائب التي تفرض على الاستيراد والتصدير أى التي تفرض على السلع المصدرة من الدولة للخارج أو المستوردة من الخارج للداخل^(١) ويمكن تعريف التهرب الجمركى بأنه إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة دون سداد الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المستوردة^(٢) وبعبارة أخرى التهرب الجمركى هو كل فعل يتعارض مع القواعد التى تنظم حركة البضائع عبر الحدود سواء فيما يتعلق بفرض الضريبة الجمركية على البضائع حالة إدخالها أو إخراجها من إقليم الدولة أو بمنع استيراد أو تصدير بعض تلك البضائع.^(٣)

والتهرب الجمركى ينقسم إلى نوعين هما التهرب الجمركى الضريبى وهو ما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع وما يلحق بها بقصد التخلص من أوائها كلها أو بعضها وذلك بواسطة إدخالها إلى إقليم الدولة أو إخراجها منه بطرق غير مشروعة (على غير مقتضى القانون) أو الشروع فى ذلك، والنوع الثانى هو التهرب الجمركى غير الضريبى وهو ما يرد على السلع الممنوع استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه القانون فى هذا الشأن^(٤)

حيث يتم هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سرى دون وجه حق، (ومن الأمثلة على ذلك) التى تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتمير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التى تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.^(٥)

وبالنسبة للواقع المعاش نجد حدوثه من قبل كبار المسؤولين على الجمارك وبعض الأعوان، وفى بعض الدول هناك شبكات معقدة من الأعوان تتيح الفساد الجمركى، وتضع وثائق البنك العالمى مؤسسات الجمارك وإدارة الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار ومداخل الدولة وعلى تحقق المنافسة الكاملة فى السوق.^(٦)

(١) أحمد ماهر عز: أصول المالية العامة دراسة مقارنة، الجامعيون المتحدون، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ٤٠١.

(٢) مادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م من هيثم محمد حرمى محمود شريف.

(٣) هيثم محمد حرمى محمود شريف: مكافحة التهرب الضريبى فى ضوء القانون المصرى دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١، ص ١١٥..

(٤) زكريا محمد بيومى: شرح قانون الضريبة على المبيعات، مكتبة شادى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٦.

(٥) بربرى محمد أمين وكريفار مراد: دور وأهمية نظام الرقبة الداخلية فى الحد من ظاهرة الفساد المالى بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ١٧٤، ٢٠١٧، ص ٥٩.

(٦) كردوى صبرينة ووصاف عتيقة: الوقاية من الفساد المالى والإدارى من منظور الفكر الإسلامى - مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومى - ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ٧٤، ٢٠١٦، ص ٢٣٣.

(و) اختلاس المال العام:

الأموال العامة هى أموال تخصص للنفع العام أى لاستعمال الجمهور مباشرة أو لخدمة مرفق عام، وتعتبر جرائم اختلاس المال العام من أهم الجرائم المرتبطة بالفساد فضلاً عن ارتباطها بعملية تبيض الأموال أو غسيل الأموال؛ حيث يتجه الحاصلون على الأموال المختلصة الكبيرة القيمة إلى إيداعها فى بنوك أجنبية خارج البلاد وإعادتها بعد ذلك إلى البلاد بصورة مشروعة سواء من خلال التصرفات العينية أو من خلال تكرار وتعدد قنوات المصارف المحلية والعالمية، ومما لا شك فيه أن جرائم العدوان على المال العام "الاختلاس - الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء والتريح والإضرار بالمال العام" لها آثار سلبية وخيمة على الاقتصاد القومى فضلاً عن كونها جرائم ذات طبيعة خاصة تختلف عن الجرائم التقليدية سواء من حيث مرتكبيها ومستوى ثقافتهم أو من حيث الضرر الناجم عنها؛ فغالباً ما يتسم مرتكبي تلك الجرائم بمستوى ثقافى مرتفع وخبرة عالية فى مجال عملهم تمكنهم من طمس وإخفاء آثار جرائمهم كما أن حجم الضرر الناجم عن تلك الجرائم غالباً ما يكون بالغ الأثر على الاقتصاد القومى مما يتطلب قدرات خاصة وجهود مكثف لمواجهته.^(١)

(ز) غسيل الأموال:

يقصد بعمليات غسيل الأموال بأنها القيام بنقل أو تحويل أو إيداع أموال متحصلة من نشاط غير مشروع أو المساعدة فى تنفيذه بقصد إخفاء حقيقة هذه الأموال، حيث يتم من خلال عمليات غسيل الأموال استخدام الأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية أى من الجريمة فى إقامة أو مفاؤسة أنشطة مشروعة تكون مصدراً لإيرادات نظيفة ظاهرياً لمصلحة الغاسل ووسيلة لإخفاء المصادر الملوثة أو القذرة لهذه الأموال.^(٢)

أى أن غسيل الأموال هو عملية تستهدف إخفاء الشرعية على أموال متحصلة من مصدر غير شرعى وتتطوى على إخفاء لمصدر مال متحصل عليه من أنشطة إجرامية وجعله يبدو فى صورة مشروعة مما يمكن الجناة من الاستفادة من حصيلة جرائمهم علانيةً.

(١) عصام عبد الفتاح مطر: جرائم الفساد الإدارى دراسة قانونية تحليلية مقارنة فى ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد فى الدول العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٨٨-٨٩.

(٢) مصلح أحمد الطراونة وحسام محمد البطوش: أساس التزام البنوك مكافحة عمليات غسيل الأموال ونطاق هذا الالتزام فى النظام القتانونى الأردنى، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، ص ٢٩، ٣٤، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٦٢.

وقد أصبحت ظاهرة غسيل الأموال تمثل أحد أهم الأخطار غير المنظورة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم وهي ترتبط بأنشطة غير مشروعة وعمليات مشبوهة يتحقق منها دخول طائلة تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلى والعالمى، والجانى فى غسيل الأموال يقوم باجراء عمليات مالية متداخلة هدفها إدخال هذه الأموال غير المشروعة إلى حركة التداول المشروع لرأس المال وهو ما يؤدي إلى إدماج هذه الأموال فى النظام المالى فى الدولة ويصبح من الصعب اقتفاء اثرها والوقوف على مصدرها.

وبالنسبة للواقع المعاش نجد أنه قد تنامت ظاهرة غسيل الأموال القذرة مع اتساع نطاق الجرائم المنظمة، الأمر الذى استغلت معه عصابات الجرائم المنظمة وبخاصة تجار المخدرات ميزة السرية المصرفية التى توفرها التشريعات فى عمليات غسيل أموالهم القذرة بقصد إدخالها فى منظومة الاقتصاد المشروع ولغايات إخفاء أدلة جرائمهم والمحافظة على تلك الأموال لتوظيفها مرة أخرى فى صفقات أخرى مشروعة أو غير مشروعة.^(١)

وقد نشأت ظاهرة غسيل الأموال فى المجتمعات الغربية مؤخراً مع انتشار وتشعب الأنشطة الإجرامية مثل التجارة فى المخدرات والأسلحة والتهرب الرشاوى والعمولات غير القانونية والغش التجارى والنصب وتزييف النقود وغيرها والتى تتم بمليارات الدولارات وتسبب آثاراً اقتصادية دولية هامة وسلبية، حيث يُلاحظ من خلال بعض الدراسات والتقارير المختلفة ضخامة نسبة حجم الأموال غير المشروعة مقارنةً بحجم الإنتاج القومى الإجمالى إذ تبلغ هذه النسبة ٨,٥%.

وينتج عن غسيل الأموال آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر على كفاءة الدول فهى تؤثر على الدخل القومى نتيجة استثمار الأموال الناتجة عن غسيل الأموال فى الدول الأجنبية مما يحرم الاقتصاد القومى من تلك الفوائد وأيضاً التأثير السلبى على توزيع وإعادة توزيع الدخل عن طريق حصول فئات غير منتجة على دخول كبيرة غير مشروعة ولهذا التأثير بُعد اجتماعى أيضاً حيث يتحول المجتمع إلى مجتمع طبقي تتفاوت فيه مستويات دخول الأفراد كما يؤدي أيضاً إلى زيادة الاستهلاك الكلى ورفع مستوى الأسعار ومعدلات التضخم وبالتالي انخفاض معدل الادخار المحلى الإجمالى^(٢)

(١) مصلح أحمد الطراونة وحسام محمد البطوش: أساس التزام البنوك مكافحة عمليات غسيل الأموال ونطاق هذا الالتزام فى النظام القانونى الأردنى، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، س٢٩، ع٣٦، سبتمبر ٢٠٠٥، ص٤٤.

(٢) أحمد جابر حسنين: الإصلاح الإدارى ودوره فى القضاء على الفقر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٤١.

م) الإسراف فى استخدام المال العام:

والذى يأخذ أشكالاً وصوراً متعددة أكثرها انتشاراً هى تبديد الأموال العامة فى الإنفاق على الأبنية والأثاث والمعدات غير الضرورية والرواتب والأجور المدفوعة للمرافقين والحراس من دون حاجة حقيقية وأيضاً استخدام العناصر الأجنبية ذات الكلفة المالية الكبيرة فى حين وجود خبرات ومهارات وطنية غير قاصرة فى تأدية الأعمال المطلوبة وبكلفة أقل كثيراً من كلفة العمالة الأجنبية. ومن أشكاله ومظاهره أيضاً تبديد المال العام وإضاعته عن طريق الإسراف والتبذير فيه وأيضاً التهاون فيه وفى متطلباته، كما يشير البعض إلى أن استخدام الأموال العامة فى الحملات الانتخابية يعد هو الأخرمظهوراً من مظاهر الاعتداء على المال العام؛ فهو يؤدى إلى تبديد أموال الدولة حيث يقوم المسؤولين الحكوميين بتقديم الهدايا والإكراميات لأفراد بغرض ترويج الدعاية لطائفة معينة دون غيرها واستخدام الأموال لمصلحة خاصة وليست لمصلحة عامة.^(١)

ط) الابتزاز:

وهو الحصول على أموال من طرف معين فى المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص الذى يتصف بالفساد^(٢)، ويختلف الابتزاز عن الرشوة فى أنه يضم طرفاً يُكره طرفاً آخر على تقديم فائدة غير مستحقة عبر التهديد بالعنف عادةً أو الملاحقة القضائية أو إنشاء معلومات مضرة وقد يكون ضحية الابتزاز شخصاً عادياً أو مسئولاً حكومياً على السواء^(٣) ويعد الابتزاز نمط من أنماط الفساد المالى يمارسه بعض الموظفين العاملين فى الوظائف العامة السيادية أو الأمنية وغيرها، فغالباً ما يلجأ بعض هؤلاء إلى ابتزاز المواطنين عن طريق إرهابهم وتهديدهم وإجبارهم على دفع المال^(٤).

(١) عمر جبار أحمد: ظاهرة الفساد الإدارى ودور الهيئات الرقابية فى مكافحتها دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٥٢.

(٢) محمد محمد إبراهيم: إدارة الحكم الرشيد للدولة المصرية المدخل لإدارة مكافحة ظاهرة الفساد الإدارى، البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب للقيادة، الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوت المسلحة، وزارة الدفاع، ٢٠١٦، ص ٦.

(٣) حسين محمد مصلح محمد: دور الإعلام فى مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) عمر جبار أحمد: ظاهرة الفساد الإدارى ودور الهيئات الرقابية فى مكافحتها دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٥٢.

(ب) التبريم من الوظيفة:

والتبريم من الوظيفة يُقصد به أن الموظف يستغل وظيفته لعقد صفقات تجارية خاصة به أو لذويه بشروط مجحفة وغير عادلة للجهة التي يعمل فيها ومن الأمثلة على ذلك إرساء العطاءات على أقاربه أو على شركة هو شريك فيها بطريق مباشر أو مستتر -إفشاء أسرار عمله إلى أناس ليتربحوا منها مقابل المال - تزوير بعض الأوراق مستغلاً موقعه الوظيفي ليحقق مكسباً له أو لمن يهيمه أمره على حساب الجهة التي يعمل فيها - استخدام موقعه الوظيفي وإمكاناته للتبريم بطريق مباشر أو غير مباشر مثل تسخير إمكانات الجهة التي يعمل فيها لتجارته الخاصة.^(١)

رابعاً: دور التربية في مواجهة الفساد المالي في المجتمع المصرى المعاصر.

يمكن إبراز دور التربية في مواجهة الفساد المالي في المجتمع المصرى المعاصر من خلال إبراز دور بعض المؤسسات التربوية والتي لها أهمية كبيرة ولها عظيم الأثر في تشكيل سلوكيات الأفراد وهي الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وفيما يلي توضيح ذلك:

(أ) الأسرة:

ويمكن إبراز دور الأسرة في مواجهة الفساد المالي في المجتمع المصرى المعاصر من خلال قيامها بالأدوار التالية.

▪ تربية الطفل على أن المال وسيلة وليس غاية.

فيجب تعويد الطفل أن المال ليس كل شيء في الحياة وأنه ليس الذى يصنع قيمة للإنسان وأن هناك الكثير من الأمور التي لا تستطيع النقود شرائها والتي تعتبر أعلى من كل كنوز وأموال العالم مثل حب الآخرين وعمل الخير وتقدير الآخرين للإنسان، وأن الناس لا يحبون من لديه مال كثير ولكن يحبون من هو على خلق حسن حتى لو لم يمتلك إلا القليل من المال، وأن رضا الله سبحانه وتعالى عن الإنسان لا يُقاس بما لديه من مال بل يُقاس بما يقوم به من أفعال وأعمال طيبة. - وعلى الأم أيضاً أن تعلم أبنائها أن المال من الممكن أن يكون سبباً في سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وأن الطفل إذا تصدق على زميله في المدرسة بصدقه دون أن يعيره بها ودون أن يُعلم الآخرين بها فيكون ذلك سبباً في حب زميله له وأيضاً

(١) عصام عبد الفتاح مطر: جرائم الفساد الإدارى دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية والتنشريات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد فى الدول العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،

سبباً فى رضا المولى عز وجل عليه؛ وعلى ذلك فإن المال قد يستخدمه الإنسان فى تحقيق سعادته فى الدنيا والآخرة وأيضاً قد يستخدمه فى تحقيق الشقاء والتعاسة، وأن تعلم أبنائها أن الناس لا يحبون الإنسان الذى لديه أموال كثيرة ويكون كاذباً أو منافقاً أو طماعاً أو غير ذلك من الصفات البذيئة المرفوضة فى حين أن المال من الممكن أن يساعد على حب الناس للإنسان إذا استخدمه فى وجوه الخير من صدقة وإطعام وغير ذلك.

▪ تدريب الأبناء على اتخاذ قرارات مالية سليمة:

فيجب على الأسرة أن تساعد الأبناء على اتخاذ القرارات المالية السليمة وتعويدهم على أن اتخاذ أى قرار مهما كان بسيطاً يحتاج إلى عملية موازنة بين ما يترتب عليه من منافع وما ينجم عنه من أضرار، فمن شأن هذه العملية أن تجعل الأبناء أكثر روية وهدوءاً فى اتخاذ قراراتهم إلا أن ذلك يحتاج إلى دربة وخبرة حتى يتم بشكل صحيح وهو ما ينبغى تدريب الطفل عليه منذ الصغر. ويمكن للأسرة أن تستخدم فى ذلك أسلوب التدريب الذاتى الموجه؛ ويعد هذا الأسلوب من بين الطرق المتبعة لتنمية وتدريب الأفراد على سلوك معين من خلال حثهم على ممارسته فى الواقع ولكن تحت إشراف مصدر خبير وتوجيهه حتى يقوم بتوعية الأفراد بالممارسات السلبية وتبصيرهم بأضرارها أثناء قيامهم بالسلوك المرغوب ومن ثم يستبعدونها وبذا يبقى السلوك المرغوب فيه فقط.

وكنموذج تطبيقي فى مجال التربية المالية يمكن أن تشجع الأسرة الأبناء على إنفاق جزء من مصروفهم أو مدخراتهم فى شراء لعبة أو سلعة معينة على أن تقدم لهم المشورة غير الملزمة بحيث توضح لهم المنافع والأضرار المترتبة على شرائها ومميزاتها وعيوبها مقارنةً بلعبة أخرى ونترك له القرار بعد ذلك وعليهم اتخاذ القرار بأنفسهم ثم بعد ذلك توجههم الأسرة إلى الأخطاء فى هذا القرار بعد اتخاذه كأن توجههم إلى أنهم أنفقوا كل مدخراتهم فى شراء سلعة واحدة غالية الثمن فى حين أنهم كان من الممكن شراء سلعتين بنفس الثمن وأيضاً بنفس الجودة من مكان آخر وهكذا، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أن تعطى الأسرة أبنائها مصروفهم بشكل شهري على أن ينفق منه الطفل خلال هذا الشهر ثم توضح الأسرة بعد ذلك مواطن الخطأ التى وقع فيها الأبناء من حيث إنفاق المصروف كله خلال الأسبوع أو الأسبوعين الأولين من الشهر وتدعوه الأسرة إلى عدم الوقوع فى ذلك أثناء إنفاق مصروفهم فى الشهر التالى وهكذا.

ومن الممكن أن تدعم الأسرة هذا الأسلوب من خلال الاستشهاد بما يفعله الأب والأم أثناء الشهر حتى يكفى الدخل شراء حاجات الأسرة حتى آخر الشهر مع ادخار جزء منه لاستثماره فيما بعد أو للاستفادة منه فى ظروف طارئة قد تحدث فى المستقبل مثل تلف جهاز كهربائى أو احتياج أحد الأبناء لجهاز حاسب آلى أو غير ذلك.

فهذا الأسلوب يجعل الأبناء يتعودون على دراسة أى قرار مالى قبل تنفيذه فى سنوات حياتهم المقبلة فعلى المستوى الأكبر سناً نجد أن الشخص الذى يريد أن يشتري بمدخراته شيئاً كقطعة أرض أو يضعها فى صورة أسهم فى مؤسسة مالية يمارس تلك العملية حيث يضع فى قائمة الإيجابيات العناصر الرئيسية المشجعة على اتخاذ قرار بالبديل الأول والثانى مقابل سلبيات كل منهما وبالتالي يستطيع اتخاذ قراره بصورة أفضل.

▪ تنشئة الأجيال على تكوين اتجاه معتدل ومتوازن نحو المال والثروة.

إن الاتجاه نحو المال إذا كان إيجابياً سيشرح الفرد على الإكثار منه والسعى الحثيث للحصول عليه بكل وسيلة، أما إذا كان سلبياً سيحثه على النفور منه وتجنب حيازته، وبطبيعة الحال فإنه يخشى فى ظل تبني اتجاه يتسم بالحب الشديد للمال كالذى يصوره القرآن الكريم بقوله "وتحبون المال حباً جماً" (الفجر ٢١) أن يتحول المسلم إلى جامع ومكتنز للمال^(١)، وهو ما ليس مرغوباً فيه. ومن هنا فينبغى على الأسرة أن لا تخشى من التحدث مع الأبناء فى الأمور المالية من أجل تكوين اتجاه معتدل ومتوازن نحو المال؛ حيث إن الآباء والأمهات غالباً ما يكون لديهم قضايا معقدة وملتبسة بالنسبة للأمور المالية مما يضطرهم إلى تأجيل الحديث عنها مع أطفالهم، ولكن لهذا الحديث أهمية كبرى؛ إذ أنه يشكل الحصانة الكافية لحمايتهم من الرسائل المرسلة إليهم من الثقافة الخارجية والمبادئ التى يفرضها عليهم المجتمع بالنسبة للأمور المالية. ومن الممكن أن تعلم الأم الأبناء أنه ليس بالضرورة أن يكون لديه كل شيء بل من الممكن أن يكون لدى زميله لعبة ولديه لعبة أخرى تختلف عنها ويلعبان مع بعضهما باللعبتين معاً وبعد الانتهاء من اللعب يذهب كل منهما إلى منزله بلعبته على أن يتفقان على موعد آخر يلعبان مع بعضهما مرة أخرى فيتعلم من ذلك أن الناس يكمل بعضهم بعضاً وأنه لا يستأثر أحد بكل شيء بمفرده

▪ تدريب الأبناء على القدرة على إدارة الدخل والتخطيط السليم للمال.

فإن قدرة الفرد على إدارة إنفاق دخله سواء أكان مصروفاً أو راتباً أو منحة أو إراثاً يتطلب تنمية مهارات معينة لديه حتى تكون تلك الإدارة فعالة ويتمثل أول هذه المهارات فى القدرة على التخطيط وتحديد الأولويات والإنفاقية وتقليل سقف التوقعات والطموحات الاستهلاكية

(١) جيهان محمد مصطفى عوف: وحدة مقترحة قائمة على الوعى الاقتصادى لرؤية ٢٠٣٠ لتنمية مهارات الفهم القرائى لدى طالبات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٣٠، ١١٩٤، الجزء ٣، يوليو ٢٠١٩، ص ١٥.

لتناسب مع دخل الفرد، وإدارة الموازنة الشخصية حتى يجنب نفسه حدوث عجز فيها فعلى الأسرة أياً كان نمط إعطاء المصروف للأبناء سواء أكان يومى أو أسبوعى أو شهري أن تساعد على ترشيد إنفاقه وعلى أن يكون قادراً على إدارة أمواله بصورة رشيدة، ووضع خطط ذات أولويات واضحة لإشباع احتياجاته الأهم وتأجيل إشباع الحاجات الأقل أهمية تجنباً لحدوث اختلال فى موازنته المالية الشخصية.^(١)

ويمكن للأسرة تحقيق ذلك من خلال مصروف الجيب؛ إذ ينبغي على الأسرة المسلمة الانتباه إلى قضية مصروف الجيب والدروس والمهارات الحياتية التى تستطيع الأسرة من خلاله أن تكسبها لأبنائها؛ فإن مصروف الجيب هو السعادة اليومية التى ينتظرها الطفل فهو ليس مكافأة له على سلوك طيب قام بفعله وأيضاً الحرمان منه ليس عقاب على تصرف خاطئ للطفل، بل هو فى حقيقته وسيلة هامة وضرورية لإكساب الطفل سلوكيات ومهارات مالية محددة؛ فمصروف الجيب بالنسبة للطفل هو الدخل الذى يملكه وتستطيع الأسرة استغلاله فى تعليم الطفل كيفية إدارته والتخطيط السليم لاستخدامه كمهارة حياتية يتعود عليها طيلة حياته.

وينبغي أن تتعامل الأسرة مع الأطفال بصراحة ووضوح فى الناحية المالية وعدم اعتبارهم عاجزين عن فهم أوضاع أهلهم المعيشية وعدم الخوف عليهم من الصراحة فى هذا الإطار لأن إيجابيات الصراحة تبقى أكثر من سلبياتها بحيث يفهم الطفل فى بعض الأحيان سبب حرمانه مما يحصل عليه غيره من رفاقه على أنه عقاب غير مبرر مما يشعره بالنقمة على أهله فيعمد إلى تصرفات قد تبدأ بالإلحاح والبكاء والتهديد بعدم الدرس وقد تنتهى بالسرقة والأمر له أبعاد خطيرة كما أن إعطاء المال للأطفال من دون حساب فى الأسر الميسورة يؤدى إلى سلبيات أكثر من حرمان الطفل منه لذا يجب ضبط هذه المسألة والتنسيق بين الأم والأب فى هذا الخصوص وحتى يحصل عليه من مصدر واحد وعدم السماح له بالاحتياىل أو الكذب ليحصل على ما يريد من عدة أطراف فى الأسرة كالأب والإخوة والأقارب.

وأيضاً تستطيع الأسرة تحقيق ذلك من سبيل آخر وهو من خلال اصطحاب الأبناء إلى السوق؛ فإن من أهم النشاطات التى تثير الأطفال ويحبون القيام بها مع الآباء ولأمهات هى الذهاب إلى السوق ولكى نستفيد من ذلك فى إكساب الأطفال مهارة التخطيط المالى وترتيب أولويات الإنفاق يجب إعداد لائحة لشراء الحاجات الضرورية مع إعلام الأطفال أن هذه اللائحة

(١) طريف شوقى محمد فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعى والمتوقع الإسلامى،

مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، مج ٢٧، ع ١٠٨٤، ٢٠٠٣، ص ١١٢.

لشراء حاجات المنزل الضرورية لكن يمكنه أن يضيف طلباً أو طلبين على الأكثر في حدود ثمن معين على هذه اللائحة لأن الإمكانيات المالية لا تسمح بأكثر من ذلك، فمثل هذا النشاط يساعد الأبناء على الإحساس بالمسؤولية والقدرة على الاكتفاء وتطوير الحاجات في ضوء الإمكانيات وأيضاً تدريبهم على ترتيب الأولويات من المهم إلى الأهم.

▪ تدريب الأبناء على أن يكون لديهم مرونة إنفاقية:

فنحن في حاجة إلى تدريب الأبناء في إطار الأسرة أولاً على ممارسة هذا التوازن المرن بين دخله وظروفه الراهنة في ظل الحرص بنفس القدر على الادخار والإنفاق الرشيد، فالمرونة الإنفاقية تعد عنصراً ضرورياً للتوافق النفسي للفرد والتي ينبغي تدريبه عليها مبكراً وترسيخها لديه مما يجنبه العديد من الصعوبات الناجمة عن تدنى مقدار ما يحوزه منها وثمة نماذج وصور عديدة يمكن للأسرة وهيئات المجتمع الأخرى بواسطتها تنشئة تلك المهارة لدى أفرادها والمنطق الكامن خلف ذلك أن الفرد القادر على أن يعدل مستوى إنفاقه ليواكب الظروف المحيطة به سيتمكن من ضبط موازنته المالية حيث يقلص من إنفاقه حين ينخفض دخله ويوسع هذا الإنفاق في حالة ارتفاع دخله بصورة متوازنة أما من يعجز عن خفض نفقاته حين يتضائل دخله سيقع في ورطة مالية فإما أن يقترض أو أن يقع فريسة الإحباط، وهناك صور شائعة في الثقافة لمن يتسمون بالتصلب الإنفاقي حيث نجد المثال العائدين نهائياً من العمل بالخارج يستمرون في الإنفاق بنفس المعدل مما يجعل مديرتهم ووقوعهم في مشكلات مالية وأسرية واجتماعية متعددة ونجد ذات الظاهرة لدى من يتقاعدون، فإن هؤلاء لو كانوا يتمتعون بقدر من المرونة الإنفاقية ليسر ذلك عليهم التكيف مع هذه الأوضاع وبالتالي يجنبهم الوقوع في تلك المشكلات، وفي المقابل فإن من يتحسن دخله ويستمر على الوضع السابق نظراً لتصلبه الإنفاقي سيثير غضب أسرته ويكبح طموحاتهم المشروعة التي تندرج تحت مقولة إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده وهي أوضاع غير مرغوب فيها أيضاً.^(١)

▪ تربية الأبناء على تكوين اتجاه سالب نحو الاقتراض:

إن من ألف شيئاً اعتاد عليه ومن هذا المنطلق فإن شيوع الاقتراض في ثقافة معينة وتبني اتجاه متسامح بل ومحبذ أحياناً نحوه سيشجع الفرد على الاستمرار عليه وحينئذ سيكون

(١) طريف شوقي محمد فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي،

مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، مج ٢٧، ع ١٠٨، ٢٠٠٣، ص ١١٦.

آفة على مستوى الشخص الآن وفيما بعد، فضلاً عن الأسرة والمجتمع العام كذلك، ذلك أن اعتياد الاقتراض من الآخرين سيضعف قدرة الفرد على تأجيل رغباته أو ترويض نفسه على التخلي عن غير الضروريات^(١) ما دامت ميزانيتها الشخصية لا تسمح فضلاً عن أن الاعتقاد على الاقتراض سينتقص من صورة الفرد الإيجابية عن نفسه فى عيون الآخرين، كذلك فإن الاقتراض سيقبل من مساحة استقلاليته أمام مقرضيه.

ومن ثم يجب على الأسرة أن تغرس مبكراً اتجاهماً سالباً نحو الاقتراض فى شتى صوره لدى أبنائها سواء أكان اقتراض لعبة من طفل آخر أو حاجيات منزلية إلا عند الضرورة الشديدة فقط؛ لأن هذا الميل للاقتراض سيتفاقم ويستمر لدى الفرد عبر مراحل الارتقائية التالية حيث يعتاد الاقتراض من الأصدقاء والزملاء فى العمل وينتهى الأمر بالبنوك وقد يعجز عن السداد مما يعرضه لإجراءات قانونية قد تؤدى بمستقبله، وعلينا أن ندعم هذا التوجه السلبى نحو الاقتراض لدى أبنائنا من خلال توجيهات الإسلام التى تحض على تجنبه والتى تنفر الإنسان المسلم منه^(٢) فالرسول على سبيل المثال نهانا عن الدين حين قال "يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين" كما كان من دعائه صلى الله عليه وسلم "اللهم إنى أعوذ بك من غلبة الدين" كما كان صلى الله عليه وسلم يستعيز من الدين ويقول: "اللهم إنى أعوذ بك من المأثم والمغرم" والمغرم هو الدين.^(٣)

ب) المدرسة:

ويمكن إبراز دور المدرسة فى مواجهة الفساد المالى فى المجتمع المصرى المعاصر فيما يلى:

▪ تحقيق الانسجام بين أبناء الطبقات المختلفة فى المجتمع.

فما يؤكد على دور المدرسة فى التربية المالية للأبناء أنها تحتوى على كافة أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم المعيشية؛ الأمر الذى يحتم عليها القيام بدورها فى خلق الانسجام بين أبناء المجتمع من مختلف الطبقات؛ حيث يقصدها كل أبناء الشعب، ولكل منهم مفاهيمه واتجاهاته وأساليب سلوكه عن المال، سواء أكانت مأخوذة من المجتمع وثقافته العامة أو من أسرته التى تنتمى بدورها إلى طبقة معينة من طبقات المجتمع، ومن هنا فإن المدرسة يجب أن تعمل على التقريب بين طبقات الشعب والقضاء على نزعة التعالى التى قد يحملها بعض التلاميذ وإيجاد الشعور المشترك بالانتماء إلى مجتمع واحد وثقافة واحدة لها طابعها الذى يميزها^(٤).

(١) جيهان محمد مصطفى عوف: وحدة مقترحة قائمة على الوعى الاقتصادى لرؤية ٢٠٣٠ لتنمية مهارات

الفهم القرائى لدى طالبات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها،

مج ٣٠، ١١٩٤، الجزء ٣، يوليو ٢٠١٩، ص ١٤.

(٢) طريف شوقى محمد فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعى والمتوقع الإسلامى،

مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، مج ٢٧، ١٠٨٤، ٢٠٠٣، ص ١١٥.

(٣) أحمد الشرباصى: المعجم الاقتصادى الإسلامى، دار الجيل، ١٩٨١، ص ٣٢١.

(٤) سعيد اسماعيل القاضى، أصول التربية الإسلامية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٦. نقلاً عن

إبراهيم عصمت مطاوع: أصول التربية، القاهرة، دار المعارف، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٧١.

وقد أشارت إحدى الصحف إلى أهمية علاقة الأطفال بالمال في المدارس تحديداً؛ حيث إن الطفل الذي لا يمارس عملية الشراء من دكان المدرسة يشعر بنقص حيال زملاؤه الذين يتدافعون ونقودهم في أيديهم للشراء، ويبدو هذا الطفل وكأنه فقيراً أو قاصراً لم يصل بعد إلى مرحلة التصرف كالكبار، وقد يتعرض إلى سخرية رفاقه إذا ما انتبهنا إلى قسوة الأطفال فيما بينهم^(١) الأمر الذي يعزز من دور المدرسة في ضرورة التقريب بين طبقات المجتمع المختلفة.

▪ تعديل البنية المعرفية الخاطئة عن المال:

فيجب على المدرسة أن تعمل على تعديل الأفكار والمعارف الخاطئة الموجودة في ذهن الأفراد حول المال إن كانت ذات طابع سلبي فعلى سبيل المثال إن كان في اعتقاده أن المال وجد لينفق بأكمله فإن ذلك سيدفع به في اتجاه الإسراف والتبذير وبالتالي ستتعمد مدخراته وأيضاً استثماراته، وأيضاً لو كان في اعتقاده أن القيمة الاجتماعية للفرد تتحدد وفقاً لقدراته المالية فقد نجده يعامل الفقراء بصورة غير لائقة في حين نجده يقدر ويحترم من لديه المال الكثير، وأيضاً لو كان في اعتقاده أن المال والإسلام لا يجتمعان فنجده لا يهتم بمراعاة الأحكام الإسلامية المتعلقة بالمال وهكذا، ولذا فإن من أهم أدوار المدرسة أن تعمل على تعديل هذه الأفكار والمعتقدات الخاطئة عن المال.

وفي المقابل فإن كان الأفراد لديهم معتقدات ومعارف إيجابية عن المال فيجب على المدرسة أن تدعم تلك الأفكار والمعتقدات وتعمل على تثبيتها في أذهانهم، فعلى سبيل المثال إذا نظر الفرد للمال على أنه وسيلة للتقرب إلى الله ستزداد قائمة تبرعاته للهيئات الخيرية، وإذا اعتقد في أن المال يؤثر في مكانة أمته الإسلامية بين الأمم فسيعمل على تحسين موقف أمته المالي، وتبعاً لهذا الطرح فإنه بمقدور المدرسة بوصفها من أهم مؤسسات التنشئة أن تعمل على فحص ومن ثم تعديل البنية المعرفية للفرد حول المال لاستيقاظ الإيجابي منها واستبعاد السلبي وتغييره كأن تستبعد مقولة "إن المال لا وطن له وتضع بدلاً منها مقولة قوامها إن المال يجب أن ينمي الوطن الإسلامي وبناءً على ذلك يجب عودة الأموال المهاجرة، وبدلاً من مقولة قوامها إنني اشتري السلعة الأجود بغض النظر عن جنسية صانعها نرفع شعار اشتر سلعة من إنتاج بنى بلدتك تنقذ فرداً من البطالة أو اشتر سلعة من الخارج تغلق بيتاً في وطنك وهكذا."^(٢)

(١) سناء الجاك: علاقة الطفل بالمال في المجتمعات العربية سيف ذو حدين إذا لم يتعامل معها بحكمة، جريدة الشرق الأوسط، الاثنين ٢١ مارس، ٢٠٠٥، العدد ٩٦١٠.

(٢) طريف شوقي محمد فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، مج ٢٧، ع ١٠٨٤، ٢٠٠٣، ص ١٢١.

▪ تربية التلاميذ على مهارات التفكير الناقد.

يجب أن تسهم المدرسة فى بناء العقلية العلمية والإبداعية والقادرة على التفكير النقدي؛ لأن ذلك سوف يسهم فى التربية المالية السليمة للأبناء، حيث إن أسلوب التفكير النقدي سوف يساعدهم على نقد سلوكياتهم السلبية فى الناحية المالية وسلوكيات جميع أفراد المجتمع من حولهم وبالتالي تتكون لديهم قناعت بسلوكيات معينة تتسم بالإيجابية فى الناحية المالية وتستمر معهم طيلة حياتهم، ولأن ذلك أيضاً سوف يفيد فى قدرتهم على فهم وتحليل الظواهر والتصرفات المالية المحيطة بهم وتكوين اتجاهات سالبة أو موجبة نحوها.

ويتضمن التفكير الناقد مهارات متعددة منه تحليل المتغيرات المسؤولة عن حدوث مشكلة أو موقف معين وتقدير الأوزان النسبية لإسهام كل منها فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات أيها سبب وأيها نتيجة والوعى بالثغرات والفجوات فى المعرفة المطروحة والتوصل إلى استنتاجات واستخلاصات من البيانات المقدمة^(١) وبناءً على هذا التعريف للتفكير الناقد وطبيعته وما يتضمنه من مهارات فإنه يمكن توظيفه فى القيام بعملية التربية المالية من خلال تدريب الأبناء على نقد سلوكياتهم الشخصية وأيضاً سلوكيات أشخاص يحيطون بهم تتسم بالإسراف والتبذير وبيان العواقب الغير المحمودة سواء من الناحية البدنية كالبدانة والسمنة أو من الناحية النفسية بسبب البدانة أو الحاجة للاقتراض، وذلك حتى يتجنب الأبناء التورط فى مثل هذه الأشياء وأيضاً عرض نماذج أخرى على النقيض من ذلك حيث تتسم بالبخل والتقتير وبالتالي يتدبر الأبناء حالها وكيف أنها تعانى من الحرمان.

▪ إكساب قيم المواطنة الصالحة.

فعندما ينشأ الفرد على حب الوطن والانتماء إليه سوف يتجنب استثمار ماله فيما يضر المجتمع مثل الإتجار بالمخدرات أو الأغذية الفاسدة أو الخمر أو غير ذلك مما يضر بالمجتمع ويؤدى إلى تحقيق الربح السريع على حساب المجتمع، كما أنه سوف يستخدم الادخار كأسلوب فى حياته ويفيد نفسه ويفيد مجتمعه.

فالمواطنة الصالحة تفرض تجنيد الاستثمارات لخدمة الدين والفرد والمجتمع والوطن ومن هذه القيم الخاصة بالاستثمار حصر مجال الاستثمار فى الحلال من الطيبات وأيضاً الاستدامة فى استثمار المال وتنميته وعدم اكتنازه وتجنب الكسب بالطرق غير المشروعة كالربا والرشوة وأكل أموال الناس بالباطل وأيضاً الامتناع عن الغش والمنافسة غير المشروعة وتجنب الإضرار بالبيئة ومراقبة المولى عز وجل فيما يقوم به من استثمار وأيضاً تعلم الأصول العلمية والفنية للمهنة أو الصفة التى يستثمر فيها أمواله.^(٢)

(١) طريف شوقى محمد فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعى والمتوقع الإسلامى،

مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) ربيع محمود الروبى: المنهج الإسلامى فى الاستثمار والادخار، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية فى

الإسلام، جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٨

يوليو ٢٠٠٢، ص ٣١.

▪ إكساب التلاميذ قيم التربية الاستهلاكية.

حيث يجب تربية التلاميذ على التصرف بوعي إزاء حملات التحريض الاستهلاكي؛ فيجب أن تسهم المدرسة في ظل تحدى العولمة المالية والفساد المالي في المجتمع بتدريب الأجيال على وتربيتهم على اتخاذ قرارات الشراء للسلع وتربيتهم للتعامل بطريقة صحيحة مع حملات التحريض الاستهلاكي والتخفيضات الموسمية في واجهات المحلات التجارية والمعلنة عبر وسائل الإعلام المتنوعة بعدم الانجراف خلفها وعدم التسرع في اتخاذ قرارات الشراء إلا وفق ما يراه البعض من ملائمتها لاحتياجاته وحصوله على خبرات شخصية ممن سبق لهم شراءها واستخدامها.

▪ إكساب التلاميذ المهارات الحياتية الخاصة باستخدام المال.

فالمدرسة في ظل تحديات العولمة المالية ينبغي عليها أن تقوم بإكساب الأجيال مجموعة من المهارات الضرورية الخاصة بالمال والتي تجعله يمتلك القدرة على إدارة دخله بنجاح وذلك بامتلاكه العديد من المهارات ومنها التخطيط السليم وتحديد الأولويات الإنفاقية وتقليل سقف التوقعات والطموحات الاستهلاكية لتتناسب مع موارده، ومنها أيضاً إدارة الموازنة الشخصية الخاصة به لما لهذه المهارات من أهمية في ظل تحديات العولمة.

كما تستطيع المدرسة تعليم التربية المالية للأبناء من خلال نشر الوعي والثقافة عبر الوالدين والمعلم والمنهج والبيئة التعليمية والأنشطة المدرسية وحتى الجامعية بحيث تتكاتف كل مدخلات المنظومة التعليمية وتحويلها إلى قيم وقناعات ذاتية وسلوكيات تمارس على أرض الواقع.

وفيما يلي توضيح للأدوار اللازمة من جميع مكونات المنظومة المدرسية تجاه

مواجهة ظاهرة الفساد المالي:

المنهج المدرسي:

لكي تستطيع المدرسة القيام بالأدوار الواجب عليها القيام بها تجاه تربية الأبناء مالياً يجب أن يتم وضع منهج للتربية المالية يتم بثه من خلال جميع المواد الدراسية وفي مراحل التعليم المدرسي المختلفة؛ وذلك من خلال مختلف المواد الدراسية مثل اللغة العربية ومسائل الرياضيات اللفظية التي يقوم المعلم بشرحها على أن تتضمن تلك المناهج ما يلي:

- إبراز أن الدين الإسلامي يرشدنا إلى الاعتدال في الإنفاق والبعد عن البخل وعن الإسراف وذلك من خلال الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة الدالة على ذلك.
- إبراز أن الدين الإسلامي يرشدنا إلى أن ندخر جزء من المال لتلبية حاجات مستقبلية وذلك من خلال الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة الدالة على ذلك.

- تنمية الشعور بالمسئولية الدينية تجاه الفقراء والمحتاجين فى المجتمع.
- إمداد الأبناء بمعارف ومعلومات عن الحلال والحرام فى كسب المال والمعاملات المالية بشكل بسيط.
- تربية الطلاب على الحفاظ على المال الخاص والمال العام والمساهمة بدور فى المؤسسات الخيرية فى المجتمع والتى تقوم بدور فعال فى جمع الصدقات وتقديم المساعدات لمن يستحقونها
- ترسيخ قيمة حب العمل وتقديسه فى نفوس الأبناء وأن العمل الذى يراد به وجه الله فيه عمارة للأرض وتحقيق عبودية الفرد لربه.
- تكوين اتجاه إيجابى نحو ثقافة الادخار وأنه أحد الركائز المالية الأساسية على مستوى الأفراد والدول لأنه يعنى توفير جزء من المال لمواجهة طوارئ الحياة.
- توضيح للحاجات الضرورية والحاجية والتحسينية من وجهة النظر الإسلامية بشكل مبسط حتى تتكون لديهم اتجاهات سليمة حول إنفاق المال.
- الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تحت على مراقبة الله فى جميع الأقوال والأفعال ومراقبة الله فى الإنفاق.
- تقديم التوعية المدرسية بأهمية الاستثمار وضرورة التمسك بالقيم والأخلاق المتعلقة بالتربية المالية فى الإسلام والتحذير من التخلّى عنها أثناء استثمار الأموال.
- قصص عن المال تنتهى بإكساب التلاميذ قيمة إيجابية تجاه المال.
- أن يعتنى المنهج المدرسى بتعليم التلاميذ الآيات القرآنية الخاصة بالمال.
- أن يعتنى المنهج بتعليم الأحاديث النبوية الشريفة الخاصة بالمال حفظاً وتفسيراً.
- ضرورة إعادة النظر فى المناهج التعليمية والتركيز على تزويد النشء منذ الطفولة بمقومات التربية المالية فى القرآن والسنة النبوية.
- تعديل الأفكار والمعارف الخاطئة الموجودة فى ذهن التلاميذ حول المال إن كانت ذات طابع سلبي وفى المقابل تدعيم تلك المعارف إن كانت إيجابية.

المعلم:

يقوم المعلم بدور كبير وخطير فى تشكيل الوعى المالى لدى تلاميذه وذلك من خلال قيامه بتيسير المفاهيم المالية للتلاميذ بما يتناسب مع الفئة العمرية والذهنية والدراسية لهم، مع ربط هذه المفاهيم بحياتهم وبيئتهم، وكذا يمكنه أن يسهم بدور كبير فى تبنى سلوكيات إيجابية لديهم تجاه قضية المال، بحيث تحقق الهدف المنشود.

وهذا يستلزم ضرورة التأكد من عمق المعرفة والتدريب الكافي لدى المعلمين والمؤهلين للتربية الاقتصادية عامةً والتربية المالية خاصةً، حتى يؤدي كل معلم رسالته باقتناع وشغف ويطمئن إلى تحقيق النتائج المرجوة بدرجة عالية؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فالمعلم الذي لا يلم بأبعاد المشكلة المالية ولا يدرك خطورتها ولا يشغل باله بالمساهمة في حلها لا يمكنه أن يؤثر في تلاميذه. ولن يتحقق ذلك إلا بالاهتمام مسبقاً، ومن بداية إعداده داخل كليات التربية بإعطائه برامج مكثفة في التربية المالية، بحيث تسهم في تنمية وعيه بهذه القضية، ومن ثم تكسبه القدرة على مساعدة تلاميذه لفهم أبعاد القضية المالية وتنمية وعيهم بها، ولن يتم ذلك إلا بطرح برنامج عن التربية المالية للطلاب داخل هذه الكليات للتعرف على تحديد طرق وأساليب، وكذلك مساعدتهم في تعديل بعض المعتقدات الخاطئة وتكوين الاتجاهات الإيجابية الصحيحة لديهم عند التعامل مع المياه، والعمل على تنمية القيم الإسلامية لدى هؤلاء الطلاب، وذلك عن طريق تبصيرهم بأخلاقيات التعامل مع المال في ضوء ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه.

وأيضاً مساعدة هؤلاء الطلاب على تكوين العادات والممارسات الصحيحة المتعلقة بالمال والتي تتناسب والثقافة الإسلامية، ولذا يجب أن تقوم هذه الكليات بتنظيم قوافل توعية تجوب شتى البلاد وتبصر الناس بكيفية التعامل الصحيح في أموالهم وتكوين اتجاهات سليمة لديهم فيما يخص السلوك المالي.

وينبغي أن تعمل كليات التربية على تشجيع طلاب البحث العلمي على إجراء البحوث في قضايا المال والعمل على معالجتها من منظور تربوي والعمل على نشر البحوث للاستفادة من نتائجها، كما يجب على المعلم القيام بمجموعة من الأدوار من أجل التصدي لظاهرة الفساد المالي وتمثل تلك الأدوار فيما يلي:

- يجب على المعلم أن يستخدم الاستراتيجيات التدريسية والتعليمية والمواقف الحياتية التي تبين عظمة الإسلام في منهجه في التعامل مع المال من حيث احترام الملكية الفردية والمحافظة على المال العام والاعتدال في الإنفاق بلا إسراف أو تبذير وأيضاً عدم تبديد المال في الضار من الشهوات أو فيما يضر بالمجتمع.
- يجب على المعلم الاهتمام بتقديم التوعية الدينية للتلاميذ الخاصة بالمال بشكل مبسط ميسر مع المحلة العمرية.
- يجب أن يعمل المعلم على ترجمة قيم التربية المالية إلى سلوكيات يراها التلاميذ في تصرفاته.
- يجب أن يحرص المعلم على نشر ثقافة التربية المالية بين جميع العاملين في المدرسة.
- يجب أن يوجه المعلم الطلاب إلى قراءات معينة حول المال.

- يجب أن يعتنى المعلم بتمرين التلاميذ على ممارسة السلوكيات المالية الحميدة.
- يجب أن يكون المعلم قدوة يقتدى بها التلاميذ فى جميع تصرفاته ومنها التصرفات الخاصة بالمال.
- يجب أن يكون المعلم لديه الإيمان الكافى والقناعة الكافية بأهمية التربية المالية والادخار والاستثمار المالى حتى يستطيع نقلها للتلاميذ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.
- يجب أن يكون المعلم لديه القدرة على استثارة التلاميذ وتحفيزهم لموضوعات التربية المالية وبمدى أهميتها وارتباطها بحياة الأفراد.
- من الممكن أن يعود المعلم التلاميذ على أن يكون بالفصل صندوقاً يساهم التلاميذ فيه بشكل مبسط يتم فيه جمع التبرعات من أجل مساعدة المحتاجين، أو شراء زينة يزينون بها فصلهم، أو شراء هدية لزميلهم الذى تحسن مستواه الدراسى كتشجيع له على أن يساهم معهم المعلم فى هذا الصندوق ليقضى به التلاميذ.

الإدارة المدرسية:

- يجب أن تعمل الإدارة المدرسية على الاهتمام بالمكتبة المدرسية بحيث يتم اختيار محتوياتها بعناية بالغة من حيث الشكل والمضمون وتزود بالكتب والمراجع عن المال.
- من الممكن أن توفر إدارة المدرسة صندوقاً خيراً يجمع فيه تبرعات للتلاميذ المحتاجين والفقراء وتحث التلاميذ على المساهمة فى ذلك.
- وضع الملصقات الإعلانية الجميلة فى الباحة والبهو والممرات والتى تتضمن أحاديث نبوية شريفة وآيات قرآنية وأيضاً بعض الحكم والشعارات المعبرة التى تحض على عدم الإسراف والتبذير.
- استغلال طابور الصباح ولمدة دقيقتين لتنبية التلاميذ إلى بعض السلوكيات المالية الإيجابية وأيضاً نبذ بعض السلوكيات المالية السلبية والتنبية إلى مخاطرها على الفرد وعلى المجتمع.
- الاستفادة من الإذاعة المدرسية فى إلقاء بعض النصائح والتوجيهات المالية على أن يكون كل يوم يتم تقديم نصيحة أو توجيه واحد للطلاب.
- من الممكن أن يخصص يوم واحد أسبوعياً تعقد فيه ندوة لمدة ساعة واحدة فقط لتعليم إحدى السلوكيات المالية الصحيحة أو نبذ إحدى السلوكيات المالية الخاطئة مع الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وتفسيرها مع إسقاطها على الواقع ومناقشتها مع التلاميذ.
- من الممكن أن تقوم الإدارة بعقد بعض اللقاءات التربوية مع أولياء الأمور لمناقشة بعض السلوكيات المالية السلبية لدى التلاميذ مثل الإسراف فى شراء المأكولات وأكل بعضها ورمى الباقي فى سلة المهملات وأيضاً الإسراف فى تقطيع الأوراق ورميها بعد ذلك فى سلة المهملات وما فى ذلك من امتهان لنعم الله وتبذيرها لأنه من الممكن أن يعتاد الأبناء على ذلك التبذير فى كل أمور حياتهم بعد ذلك.

- من الممكن أن تقوم إدارة المدرسة بتقديم بعض التوجيهات لأولياء الأمور التي تقيّد في تربية الأبناء مالياً والتي منها عدم إعطاء الأبناء مصروف يومي كبير ينفقه في المدرسة لأن ذلك من الممكن أن يؤدي إلى وجود حساسية بين التلاميذ وبعضهم البعض في المدرسة حيث إن إمكانيات الأسر تختلف في قدرتها على إعطاء المصروف ولذا فمن الممكن أن تقوم إدارة المدرسة بتحديد مصروف يومي في المدرسة يناسب جميع التلاميذ وبالتالي يعالج مشكلة التلميذ الفقير بالرضا عن ذاته وعدم السخط على أهله وأيضاً تعالج مشكلة الطفل الغني بتعويده القناعة وعدم الجشع.

الأنشطة المدرسية:

- يجب ألا يقتصر تعليم التربية المالية على المنهج المدرسي في تربية الطلاب مالياً من خلال المقررات الدراسية النظرية، بل ينبغي أن تصاحبها الأنشطة العملية مع خلال توفير الإمكانيات اللازمة لذلك وإتاحة الفرص وتهيئة الجو المدرسي العام الذي يشجع على التربية المالية ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي:
- ضرورة الاهتمام بالأنشطة المدرسية المتنوعة والتي تعتبر بيئة مناسبة جداً لإكساب التلاميذ قيم التربية المالية.
- يجب أن تقام الندوات والمناظرات الدينية بما يتفق وعقول التلاميذ ويتلائم مع حاجاتهم ويقابل تساؤلاتهم عن المال واكتسابه وإنفاقه وحلاله وحرامه.
- عمل مسرحيات توعوية تصور مظاهر الفساد المالي بأبشع الصور وتذمه.
- أن يتم الاستعانة برجال دين متخصصين للرد على تساؤلات الطلاب في ندوات يتم عقدها عن التربية المالية.
- من الممكن أن يقوم فريق المسرح بالمدرسة بإعداد مسرحية عن الفقراء والمحتاجين وضرورة تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء.
- أن تهتم الأنشطة المدرسية بإعداد التمثيليات الدينية التي تجسد شخصيات مختلفة تختلف تصرفاتهم فيما لديهم من مال وفي النهاية يتم توضيح التصرفات الصحيحة والخاطئة من خلال الحكمة الدرامية.
- من الممكن تنظيم رحلات إلى دور الأيتام وإلى دور المسنين وتعويد التلاميذ تقديم بعض المساعدات المالية لهم كما أنه من الممكن أن يقدم التلاميذ لهم بعض الألعاب القديمة عندهم أو شراء بعض الهدايا لهم، وبالتالي ننمي لدى التلاميذ روح التكافل الاجتماعي.

- من الممكن تنظيم بعض الرحلات لبعض المصانع ليتعرف التلاميذ على قيمة العمل وقدسيته وأنه المصدر الأصلى لكسب المال الحلال.
- العمل على عقد الندوات واللقاءات وأيضاً من خلال المحاضرات التى تهدف إلى توعية الشباب بضرورة تجنب الأساليب المنحرفة والملتوية من أجل الحصول على الربح السريع والكسب الحرام للمال على حساب المجتمع مثل الإتجار بالسلع المغشوشة أو الإتجار بالمخدرات.
- من الممكن أن تقوم إدارة المدرسة أو الجامعة بعمل يوم أو يومين فى أثناء الترم الدراسى بحيث يقوم فيه الطلاب بنشاط عرض أشياء للبيع بأثمان ضئيلة كلعبة قديمة لا يحتاجونها أو قطعة منسوجة قام بنسجها أثناء أجازة الصيف أو أطعمة بسيطة قامت الأم بإعدادها مما يعودهم على كسب المال من مجهودهم الخاص فى هذا اليوم وشراء شىء يرغبون فى شرائه فإن سعادتهم ستكون لا تقدر بأنهم اشتروا هذا الشىء من عمل يدهم ، ومن الممكن أن يتم هذا النشاط أيضاً أكثر من مرة فى الأجازة الصيفية.
- العمل على إكساب التلاميذ المهارات الضرورية فى القدرة على الاحتفاظ بالمال وتنميته واستثماره من خلال بعض الأنشطة والمشروعات الصغيرة كالقرية التجارية والتاجر الصغير وغيرها من الأدوار التى يتربى فيها الطلاب تربية مالية بطريق عملى من خلال عمليات البيع والشراء مما يؤدى إلى زيادة وعيهم ببعض الأدوار فى الحياة. (١)
- أن تهدف إلى إكساب التلاميذ القدرة على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة فى المواقف المالية المختلفة وذلك باستخدام أسلوب المحاكاة من خلال تعرض التلاميذ لمواقف تشبه المواقف الحياتية من خلال المسرحيات المدرسية الهادفة إلى ذلك على سبيل المثال.
- عقد ندوات فى الجامعات يحاضر فيها أساتذة متخصصين فى التربية والاقتصاد والتربية الإسلامية بحيث تهدف هذه الندوات إلى:
- بث فضيلة الادخار والاستثمار وفق تعاليم الإسلام فى نفوس الشباب جميعاً.
- تعزيز الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المتخصصة فى تجميع مدخرات الأفراد والتى أصبحت غير مناسبة لهم ومنحها إلى غيرهم ممن يحتاجون إليها.
- تنمية الشعور بالواجب والمسئولية الاجتماعية فى نفوس الشباب.
- نقل الأهالى من الأمية فى النواحي المالية إلى الإيجابية من خلال عقد ندوات تجمع بين أولياء أمور التلاميذ وأساتذة متخصصين فى الاقتصاد ورجال دين، بحيث تهدف هذه الندوات إلى:

(١) معجب بن أحمد معجب العدوانى الزهرانى: إسهام المدرسة فى تنمية ثقافة التعامل مع المال فى ظل

تحديات العولمة، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر، ع١٦٢، مج١، يناير ٢٠١٥، ص٢٥٣..

- تعريف ربة البيت بأهمية الاعتدال في الإنفاق على الطعام والشراب بحيث يتم تقليل فرص الفائض في السلع الغذائية بما يعود بالنفع على مستوى المجتمع ككل حين يصبح ذلك سلوكاً لجميع الأسر.
- دعوة الآباء والأمهات إلى المشاركة في تنمية الادخار العائلي وما لذلك من دور كبير في المساهمة في حل مشكلات خاصة بالأسرة وبالمجتمع.
- توجيه الآباء والأمهات إلى التمييز بين ما هو ضروري ولا يمكن للأسرة الاستغناء عنه وما هو ترفى يمكن الاستغناء عنه لأن ذلك سوف يكون له تأثيره على الاستهلاك العام بما يؤثر بالإيجاب على المجتمع ككل.

ج) وسائل الإعلام:

ويمكن إبراز دور وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة الفساد المالي من خلال قيامها بالأدوار التالية:

- **العمل على خلق ثقافة مجتمعية ترفض الفساد.**
ونظراً لما يشكله الفساد من أثر سلبي على الفرد والمجتمع وما يرتبط به من جرائم وانتهاك لحقوق الإنسان، وما ينتج عنه من اختلالات في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي وغالبا ما يتحمل الناس الأكثر فقرا تبعاته، فكان لابد من توعية شاملة ضد مخاطره والكشف عن أساليبه ومرتكبيه وليس هناك أفضل من وسائل الإعلام للقيام بهذه المهمة، وذلك من خلال رصد وكشف ومتابعة الفساد بكافة أشكاله وأيضاً توعية المواطن والرأي العام لخلق ثقافة رادعة تساهم في اقتلاع آفة الفساد وتجفيف منابعها.^(١)

- **توعية الجماهير بالفساد المالي وجميع أبعاده.**
والإعلام له دور كبير في توعية الناس بمفهوم الفساد المالي وأسبابه ونتائجه وسبل مكافحته ومعالجته والكشف عن حالات الفساد، والتأثير على الرأي العام لجعله أكثر عداء للفساد ودفع الجهات الرسمية إلى إجراء التحقيقات والتحريات التي تخلص المجتمع من الفساد والمفسدين، ولذلك تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية واجتماعية وأخلاقية ومهنية في مكافحة الفساد باعتبارها من أهم الوسائل ذات الفعالية المؤثرة

(١) سلوى أحمد ميدان وجميل حسين الضامن: الإعلام الإلكتروني ودوره في مكافحة الفساد، مجلة كلية القانون

للعلوم القانونية والسياسية، مج ٨، ع ٣٨، ٢٠١٩، ص ٢

فى نشر وتعزيز قيم النزاهة بعد التقصي عن المعلومات التى تكشف الكثير من القضايا وخاصة الفساد والمفسدين، فعلاقة الإعلام بمكافحة الفساد علاقة هامة تقوم فى أساسها على كشف الحقائق، وتعرية أفعال الفساد التى ترتكب فى الخفاء، فالفاسدون بارعون فى ممارسة فسادهم، وهم على اطلاع واسع ودراية تامة لمختلف التشريعات، ولديهم القدرة الكبيرة والمهارة العالية على التمويه والإخفاء، وفى كثير من الأحيان التضليل من خلال وسائل الإعلام.^(١)

فيجب أن تتولى وسائل الإعلام مهام التوعية، إذ أنها تلعب دوراً كبيراً فى رفع الوعي العام حول نقشي ظاهرة الفساد وأثارها على المجتمع من خلال اتباع إستراتيجية مجتمعية تعمل على جعل قضايا الفساد فى رأس قائمة اهتماماتها والعمل على ترسيخ قيم أخلاقية معارضة للفساد، والقيام بدور إعلامي واسع ومستمر فى سبيل التوعية وتنمية القيم، وإرساء وإصدار نشرات التوعية وإعداد الدراسات والأبحاث، وتكوين اكبر قاعدة اجتماعية ترفض الفساد وإنشاء مراكز معلومات حول الفساد ووضع خطط عمل محددة وقابلة للتحقيق تركز على الوقاية من الفساد.

وتقوم وسائل الإعلام بدور كبير فى التوعية والتثقيف وتصحيح المسارات الخاطئة وتقديم الحلول لمشكلات المجتمع والسعي لإشراك الجمهور فى مكافحة الفساد وكشف المفسدين لتقديمهم إلى العدالة لا سيما وأن ظاهرة الفساد باتت مشكلة تتفاقم فى مجتمعنا يوماً بعد يوم إذا لم تواجه باستراتيجية محكمة من قبل الجهات المختصة بذلك.^(٢)

▪ الكشف عن قضايا الفساد والفاستين وعدم التستر عليهم.

كما أن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية كشف الوثائق وعرض الحقائق المتعلقة بقضية ما ومتابعتها للتحقيقات الخاصة بها وصولاً إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاسبة المفسدين ورد الحقوق، كذلك يرصد الإعلام خلفيات أي قضية تحقيقية خاصة بالفساد ومتابعة سيرها، مما يمكن أن نعهه أثراً لكشف حالات من الفساد المالى.

▪ وضع سياسة إعلامية وقائية ضد الفساد المالى.

حيث ينبغى الاستفادة من التطور الكبير لوسائل الإعلام فى مواجهة الفساد المالى وذلك نظراً لقدرتها على إيصال المعلومة إلى أكبر قدر ممكن من المواطنين من أجل فضح أعمال الفساد عن طريق تنظيم حملات التوعية والتعاون مع الهيئات الفاعلة فى محاربة الفساد

(١) سلوى أحمد ميدان وجميل حسين الضامن: الإعلام الالىكترونى ودوره فى مكافحة الفساد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٨، ع ٣٨، ٢٠١٩، ص ٨.

(٢) حسين محمد مصلح محمد: دور الإعلام فى مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى العاشر بعنوان الإعلام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة طنطا، فى الفترة من ٢٧: ٢٨ إبريل ٢٠١٧، ص ٢.

والقضاء على كافة الجرائم المالية وبذل الجهود للكشف عن هذه الظاهرة، حيث أصبحت وسائل الإعلام اليوم قوة عالمية تساهم في تغيير موازين القوى ومحاربة الفساد من أجل المساهمة في التغيير التدريجي للقضاء على الفساد المالي.

وتتجلى أهمية وسائل الإعلام في منع الفساد ومحاربه من خلال كونه يقع على عاتقه مهمة مشاركة المجتمع في منع الفساد ومحاربه وإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر.

فوظائف الإعلام عديدة ومتنوعة في المجتمع حيث تشمل وظيفة التوعية والتثقيف والترفيه والتعليم فضلاً عن وظيفة الرقابة التي تمثل إحدى الدروع الأساسية لحماية المجتمع وصيانتها من الفساد والمخالفات وسوء استخدام السلطة، فوسائل الإعلام تلعب دوراً مسانداً للحكومة في تأدية دورها على أكمل وجه كما أن لها دور في الدفاع عن مصالح الشعب وحقوقه، فالصحافة الحرة تقوم بحماية المجتمع وتوعيته من إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة والإضرار بالمصالح العامة للدولة والمجتمع.^(١)

كما تعد وسائل الإعلام بمختلف أشكالها سواء منها التقليدية المقروءة والمسموعة والمرئية (الإذاعية- التلفزيون- الصحف- المجلات وغيرها) أو وسائل الإعلام الجديدة من انترنت ووسائل تواصل اجتماعي مثل الفيس بوك ومواقع تبادل الفيديو مثل اليوتيوب وغيرها هي العين الفاحصة في الوقت الحالي والتي ترصد وتعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع في كل مجتمع وهو الأمر الذي يتطلب إعطاء الإعلام التقليدي قدرًا من الحرية حتى يستطيع التحرك وباحترام الإعلاميين هذه الحرية في البحث عن الحقائق والوصول إلى مجتمع نظيف نوعاً ما بعيداً عن المصالح الشخصية وعلى كاهل وسائل الإعلام باعتبارها تمثل السلطة الرابعة المكمل للسلطات الثلاث الأساسية في المجتمع وهي السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية تقع مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بجميع أشكاله في المجتمع.^(٢)

كما أصبحت وسائل الإعلام الحديثة في الكثير من الدول هي إحدى أكثر المنارات الحيوية لما تتمتع به هذه الوسائل من ميزة تتيح لأي شخص أن ينشر رأيه بسهولة ويسر وفي

(١) حسين محمد مصلح محمد: دور الإعلام في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العاشر بعنوان الإعلام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة طنطا، في الفترة من ٢٧: ٢٨ إبريل ٢٠١٧، ص ٢.

(٢) حسين محمد مصلح محمد: دور الإعلام في مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص ٢٦.

أسرع وقت ممكن كما تساعد على إمكانية الوصول للفساد والمفسدين مما يجعل أمر الفساد تحت نظر المسؤولين في أقرب وقت ممكن وبأسهل الوسائل الأمر الذي يترتب عليه إمكانية، محاربة الفساد وإنقاذ المجتمع من نتائج الضارة والمدمرة.^(١)

▪ العمل على بث قيم ومعتقدات إيجابية عن المال مستمدة من الدين الإسلامى.

فهى تنقل إلى الناس معتقدات واتجاهات وقيماً فى شكل قصة أو فى شكل أنماط سلوكية قد تحظى بالقبول أو الرفض، ومن خلال وسائل الإعلام يتلقى الناشئة تلك المعتقدات والاتجاهات والقيم والتي من المفروض أن تكون متوافقة مع ما يرتضيه المجتمع الذى تنتمى إليه وما ترتضيه ثقافته وأن تعرض المثل الأعلى المنشود فى هذا المجتمع أى تعكس أهداف المجتمع من الإنسان.^(٢)

وهى تساعد وتكمل عمل التربية فهى تعمل على تشكيل الشخصية الإنسانية القادرة على تحقيق التقدم والتنمية وذلك عن طريق بيان أهمية العمل وتغيير المفاهيم السائدة التى لا تصلح لمسيرة المجتمع وتقديم المعلومات التى تعيد فى هذا المجال.^(٣)

(١) حسين محمد مصلح محمد: دور الإعلام في مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) على خليل مصطفى أبو العينين: القيم الإسلامية والتربية- دراسة فى طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية فى تكوينها وتنميتها، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة، ١٩٨٨، ص ١٧٧.

(٣) على خليل مصطفى أبو العينين: القيم الإسلامية والتربية- دراسة فى طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية فى تكوينها وتنميتها، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة، ١٩٨٨، ص ١٧٨.